الفصل السابع

الدستور فى كفة الميزان

تأجيل البرلمان شهراً – الوزراء يفكرون فى سياسة الوزارة – وفود الاقاليم عند رئيس الوزارة – تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد – اختيار محمد محمود باشا رئيساً للأحرار الدستوريين – سفرى إلى ألمانيا وزيارتى برلين – حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية – خطب محمد محمود باشا فى طنطا وفى غيرها من العواصم – عدلى يكن باشا وإحالة المستشارين إلى المعاش – وفاة ثروت باشا – عودتى إلى مصر وعدم تأييدى إحالة المستشارين إلى المعاش – الوزارة تنفذ سياسة الإصلاح الداخلى – ميثاق كلوج واتفاقية مياه النيل – معارضة الوفد وموقف الوزارة والقصر منها – الدكتوراه الفجرية لمحمد محمود باشا من اكسفورد – محادثات محمد محمود ، هندرسون – محمد محمود يقابل الملك فؤاد بباريس – حديث الدستور وتعديله – الوزارة البريطانية تغير اتجاهها – جلسة مجلس العموم البريطانى – العودة إلى مصر – خطاب محمد محمود باشا بفناء سان مارك – تجهم الجو حول الوزارة – مقال : « أما لهذا الليل من آخر » – استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات – الأحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات – الوفد لا يبدى رأيه فى مقترحات محمد محمود ، هندرسون – النحاس باشا يؤلف الوزارة فيفوضه مجلس النواب فى المفاوضة – مفاوضات النحاس ، هندرسون – الأمل فى نجاحها ثم قطعها فى اللحظة الأخيرة – اقالة النحاس باشا – صدقى باشا يؤلف الوزارة فيقرر الأحرار الدستوريون عدم الأشتراك فيها – تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب – التفكير فى تعديل الدستور – معارضتنا الفكرة – إحالة القضاة إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء – حديث أبى جرج – عودة محمد محمود باشا من أوربا – مناقشتنا مع صدقى باشا فى الدستور الذى وضعه – انقطاع ما بيننا وبين الوزارة – اطمئنانى إلى موقفنا فى المعارضة .

ألف محمد محمود باشا وزارته يوم أقيلت وزارة النحاس باشا . وكان محمد باشا ، والذين تضامنوا معه فى الوزارة ، يمثلون الأقلية فى برلمان الائتلاف . فماذا عسى أن تكون سياستهم ؟ لقد بدأت الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً وفق نص الدستور ، لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل . وجعل الوزراء جميعاً يجتمعون بمنزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، قبيل الغروب من كل يوم ، يقلبون وجوه الرأى المختلفة . أتراهم يحلون مجلس النواب ، ويجرون انتخابات جديدة ، كما فعل صدقى باشا فى سنة ١٩٢٥ ؟

لكن تجربة صدقى باشا لم يصادفها التوفيق . فبعد أن خيل إليه أنه حصل على كثرة فى مجلس النواب ، تبين فى انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة . هذا ولم يكن فى طبيعة محمد باشا محمود أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما اتخذه صدقى باشا . وجعلت أنا أرتقب ما ينتهى إليه تفكير الوزارة فى سياستها لأرى أيمكن الدفاع عنها . وكنت أشد حرصاً على تبين هذه السياسة لأننى كنت مسافراً إلى أوربا أستشفى ، بعد حادث السيارة التى صدمتنى وانشرخت بصدمتها عظمة ساق اليسرى . فقد كان صديقى الأستاذ محمود عزمى يعمل معى فى السياسة ، وكنت أريد أن أطمئن إلى دفاعه عن سياسة الوزارة إذا اطمأننت أنا إليها . وظللت على ذلك قرابة ثلاثة أسابيع ، تدرجت خلالها فى الخروج من بيتى أتوكأ على عصا ، وذهبت فى أثنائها فقابلت محمود باشا عبد الرازق ، وكان محمد باشا يلح عليه ليكون وزيراً للداخلية معه ، ورجوته ألا يشترك فى الوزارة ، إيماناً منى بأن مناصب الحكم تزعزع الثقة بمن يلونها ، وحرصاً على أن يبقى من زعماء الأحرار الدستوريين من لا تجنى عليه أطوار الحكم .

وأجابنى محمود باشا إلى ما طلبت ، لكنه طلب إلىّ أن ألغى سفرى إلى أوربا ، لأنه لا يعرف أحد ما نحن مقبلون عليه من سياسة قد تنتهى إلى تعليق الحياة النيابية . واعتذرت من عدم استطاعتى قبول طلبه ؛ لأننى مجهود ، ولأن ما أصابنى من صدمة عصبية بسبب حادث السيارة يقتضينى ، برأى الطبيب ، راحة واستجماماً واستشفاء . وذكرت له أننى مطمئن إلى أن الأستاذ عزمى يستطيع ، متى أقنعته بالسياسة التى تنتهى إليها الوزارة ، أن يدافع عنها بالقوة التى أدافع أنا عنها .

فى هذه الأثناء كذلك ، وقبل أن تعلن الوزارة خطتها للمستقبل ، كانت وفود من مختلف الأقاليم تجىء مع المديرين إلى القاهرة ، ثم تقابل رئيس الوزارة ، فتعلن الثقة به والاطمئنان لحكمه . وكان محمد محمود باشا يخطب كل وفد بأن وزارته وزارة استقرار ونظام ، وأنها لن تدع الفوضى تطل برأسها من جديد ، وأن القانون سيجرى حكمه فى الناس جميعاً على سواء ، صغيرهم وكبيرهم ، قويهم وضعيفهم ؛ وأن الوزارة ستبذل غاية الجهد لخير البلاد وأبنائها جميعاً بلا تفريق بينهم . وكانت هذه الوفود تعود من حيث أتت تتحدث بما سمعت ، وتذيع أقوال رئيس الوزارة فى أوساط الريف ، فى حين كانت الصحف تذيعها فى أوساط المدن والأقاليم ، يطلع عليها ويستمع إليها أهل البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

واقترب موعد سفرى ، فأطلعنى محمود باشا عبد الرازق على خطة الوزارة : أنها ستعلق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهى ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على الدجل السياسى ، وأن تقر فى البلاد الحكم النزيه يقوم عليه من بعد نظام برلمانى فى مثل نزاهته ، وأن تعمل فى سبيل الإصلاح الداخلى كل ما تستطيع . ورأيت فى هذه الخطة صراحة محمودة . فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات . وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكماً سليماً ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل وإصلاح .

أفضيت بهذه المعلومات كلها إلى زميلى الأستاذ محمود عزمى ، وسألته : أهو مستعد للدفاع عن هذه السياسة عن عقيدة واقتناع ؟ وأخبرته أننى مستعد لإلغاء سفرى إذا لم يكن هو مقتنعاً بما ذكرته له ، ولم يكن مستعدًّا للدفاع عنه . وقد أكد لى أنه مؤمن بأن هذه الخطة التى اعتزمت الوزارة اتباعها هى الوحيدة الملائمة للموقف ، وأن استمرار الحال على ما كانت عليه ضار بمصر أبلغ الضرر ، وأنه سيكون قويًّا فى الدفاع عن تعليق الحياة النيابية غاية القوة . بهذا اطمأننت إلى أننى سأدع من يحل محلى فى رياسة تحرير السياسة ، ومن يدافع عن سياسة وزارة محمد باشا محمود خير دفاع .

فى هذه الأثناء كذلك اتصل بى صديقنا الأستاذ أحمد نجيب المهدى الموظف بوزارة المالية ، وأخبرنى أن محمد باشا محمود يطمع فى أن يختار رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ، وأنه سيبذل ، متى تولى هذه الرياسة ، كل جهده ، وسيجعل ماله دعامة للحزب وسنداً . ولم أتردد لدى سماعى أقواله أن أجبته : إن رياسة محمد باشا للحزب أصبحت أمراً طبيعيًّا ، بعد أن تولى رياسة الوزارة برضا زملائه زعماء الحزب جميعاً . لقد خطب له دولة صدقى باشا بمنزل آل عبد الرازق باشا ، مهنئاً إياه بالرياسة التى أسندت إليه عن جدارة . وقد اشترك معه الدكتور حافظ بك عفيفى وزيراً للخارجية . فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيساً لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا .

ولم أكن فيما قلته من ذلك مجاملا لمحمد باشا ، بل كنت أقرر ما يمليه المنطق كما أفهمه . لقد اختلفت مع محمد باشا فى الرأى غير مرة . وقد رفضت ، قبل أشهر معدودات من تأليفه الوزارة ، أن أنشر له فى السياسة ما أراد نشره . وقد كنت على غير رأيه فى أن يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة التى ألفها النحاس باشا . وكنت فى هذه المسائل كلها متفقاً فى

الرأى مع إسماعيل صدقى باشا ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وكثيرين غيرهم فى الحزب . أما وقد رضى الحزب رياسة محمد محمود للوزارة ، فقد رضى بذلك رياسته للحزب ؛ إذ كانت هذه الرياسة شاغرة منذ تخلى عنها عبد العزيز فهمى باشا .

حان موعد سفرى إلى أوربا ، فانتقلت على الباخرة الألمانية « أوزورامو » من بور سعيد إلى جنوا ، ثم انتقلت بالقطار عابراً الغابة السوداء إلى كولونيا حيث أقيم معرض دولى للصحافة ، وحيث يقام مؤتمر دولى للصحافة كنت منتدباً لتمثيل مصر فيه . سافرت وأنا أشد ما أكون اطمئناناً إلى أن الأمور ستجرى فى مصر رخاء ، لا يعكر صفوها بعض التعكير إلا ما قد يقدم عليه الوفد ، الذى أقصى عن الحكم ، من نشاط تخشى عواقبه . وأقمت مع زوجى بكولونيا زمناً نعمت فيه بهدوء كنت فى أشد الحاجة إليه ، واستمتعت بمناظر (الرين) البارعة ، وأعجبت فى أثناء ذلك بمعرض الصحافة ومادل عليه من قوة (صاحبة الجلالة) فى أمم الأرض المختلفة . فلما انعقد مؤتمر الصحافة ، وألقيت فيه كلمتى باسم مصر ، رأيت بعد ختامه أن أزور برلين . فلم أكن شهدتها من قبل مع كثرة سياحتى فى أوربا ، سواء حين كنت أدرس للدكتوراه ، أو بعد عودتى إليها فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ولم يكن عجباً أن أرغب من قبل عن زيارة برلين وزيارة ألمانيا كلها ، وقد ألقى فى روعى ، بعد الذى قرأته من الأدب الفرنسى أيام كنت طالباً بباريس ، أن الألمان شعب متغطرس ، يمقت حرية الرأى ، ويسير فى حياته الخاصة والعامة سيرة عسكرية يعافها الطبع الحر . فلما رأيت فى رحلتى هذه بلاد الرين : ماينس ، وفرانكفورت ، وكولونيا ، واستمتعت حواسى بجمالها الفتان – رأيتنى أكثر تسامحاً مع هؤلاء الذين يسميهم الفرنسيون البوش (Les Boches) وأوجبت على نفسى أن أزور العاصمة الألمانية ، وأن أرى عن كثب حياة هذه الأمة التى خرجت كسيرة من الحرب العالمية ، ثم لم تلبث أن نهضت على قدميها ولما تمض على نهاية الحرب عشر سنوات كاملة .

ليس هذا مقام الحديث عن برلين وما شهدته فيها . وإنما أذكر حديثاً جرى بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ، حين كنا نتناول طعام الغداء معاً . فقد سألنى عن علاقات مصر وإنجلترا ، ثم قال : أستميحك العذر إذا قلت إنكم لم تحسنوا صنعاً بتعويق اتفاقكم مع إنجلترا . إنكم تظنون هذه الاتفاقات باقية مخلدة . لكن الواقع غير هذا . ولو أنكم عقدتم اتفاقاً أتاح لكم النهوض بشئونكم الداخلية ، ثم رأيتم بعد سنوات معدودات أن تعدلوا فيه ، لرأت إنجلترا نفسها مضطرة إلى إجابة مطلبكم ، والنزول لكم عن كثير مما

تتمسك به ، ثم لتكرر ذلك من بعد حتى تبلغوا مأربكم . أما أن تقفوا حيث أنتم ، لأنكم لا تبلغون كل ما تطلبون ، فلن يكون من أثر ذلك إلا أن يطول وقوفكم ، وأن تضيع عليكم فرص تستطيعون انتهازها .

أذكر هذا الحديث الآن ، وأذكر أنه ترك فى نفسى أثره . على أننى ، إذ أكتب هذه المذكرات فى سنة ١٩٤٩ ، أنظر إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وموقفنا الحاضر منها ، وأذكر ما كان من تمسك الإنجليز بها فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ . ومن الإنصاف مع ذلك أن أذكر أن حجة مدير الصحافة الألمانى كانت ولا تزال قائمة . فقد تفاوضت إنجلترا مع مصر فى سنة ١٩٤٦ ، وقبلت فى هذه المفاوضة أن تجلو قواتها عن مصر فى سنة ١٩٤٩ . ولولا مشكلة السودان ، لأمكن أن تصل الدولتان إلى اتفاق فى حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كان فرج بك ميخائيل موسى هو القائم بأعمال المفوضية المصرية فى أثناء مقامى ببرلين . وقد وقفت منه ، ومن الصحف التى ترد إلى المفوضية ، على مجرى الأحوال فى مصر منذ تركتها إلى أن وصلت العاصمة الألمانية . واطلعت على نص الأمر الملكى ، الذى صدر بوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبتعطيل بعض مواد الدستور فى أثناء هذا الوقف ، وعلى المذكرة التى وضعها مجلس الوزراء تسويغاً لهذا الإجراء . وعرفت أن محمد باشا محمود يبدى أضخم النشاط فى شئون الحكم ، وفى اطلاع الرأى العام مباشرة على ما تقصد وزارته إلى القيام به من الأعمال . وتلوت تفصيلات ما حدث فى اجتماع عقد بمدينة طنطا ، خطب فيه إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا . وفى هذا الاجتماع أيد صدقى باشا وزارة محمد باشا بكل قوته ، وشرح محمد باشا لسامعيه ، وكانوا ألوفاً ، سبب تعطيله الحياة النيابية وما اعتزم أن يقوم به لخير المصريين جميعاً ، وفى مقدمتهم الفلاحون والعمال ، من إصلاحات واسعة النطاق . فأما نشاط الوفد فى معارضة الوزارة فكان محدوداً لا تخشى عواقبه .

وقد عرفت فضلا عما سبق أن الأستاذ محمود عزمى ترك جريدة السياسة وانضم للمعارضة . وقد دهش الذين كانوا معنا من المصريين حين ذكرت لهم أننى أعرف مجمل ما احتوى عليه الأمر الملكى بوقف الحياة النيابية ، وأننى ذكرته للأستاذ عزمى ، وأنه اتفق معى على الدفاع عنه فى أثناء غيابى ، بعد أن أخبرته أننى مستعد أن ألغى سفرى إلى أوربا إذا لم يكن هو مستعداً لهذا الدفاع . ولم أجد جواباً على دهشتهم ودهشتى لهذا الأمر إلا أن قلت : لعل له عذراً وأنت تلوم !

وتركت برلين إلى ميونيخ ، ثم إلى (باد جاشتين) أستشفى بمياهها كأمر الطبيب الذى عالج ساقى من الصدع الذى أصابها . وإننى لفى باد جاشتين إذ جاءتنى برقية من فرج بك ميخائيل تنبئنى أن لى خطاباً (بشباك البريد) . وذهبت إلى مكتب البريد وتناولت الخطاب ، فإذا فيه برقية من الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية باستدعائى إلى مصر . وكتبت من فورى خطاباً إلى الدكتور حافظ أذكر له فيه أننى سأعود إلى مصر بعد أن أتم استشفائى ، وبعد أن أذهب إلى باريس إتماماً لبرنامج رحلتى . ولم أشك فى أنه قد اضطر بسبب استقالة الأستاذ عزمى إلى إرسال هذه البرقية .

وأتممت استشفائى وسافرت إلى باريس . وغداة وصولى إليها ، ذهبت إلى المفوضية المصرية أؤدى واجب الزيارة لمن بها . وهناك علمت أن عدلى باشا يكن بالعاصمة الفرنسية ، وأنه يقيم بفندق ماجستيك على مقربة من المفوضية . فذهبت إليه فى موعد ضربه . وقد تناول حديثنا ما يجرى فى مصر . ورأيت الرجل ملماً بكل ما تنشره الصحف المصرية . ومما نشرته أن الوزارة ، وزارة محمد باشا ، اعتزمت إقالة ثلاثة عشر مستشاراً بالاستئناف بنقص سن المعاش للمستشارين من خمس وستين سنة إلى ستين فقط ، وأن سبب هذا الإجراء يرجع إلى أن ثلاثة أو أربعة من المستشارين لا يصلحون صحياً أو لسبب آخر للبقاء فى مناصبهم ، وأن زملاءهم فى المحكمة جاملوهم فلم ينفذوا ما جعله القانون حقا لهم من تقرير إحالة هؤلاء الثلاثة أو الأربعة إلى المعاش . وافقت عدلى باشا على أن هذا الإجراء العنيف مع رجال المحكمة العليا فى مصر غير جائز ، وأن القضاء يجب أن يظل له احترامه وألا تخدش سمعته ، وأن أخطاءه ومساوئ بعض رجاله يجب أن تستر حتى لا تتزعزع ثقة الناس به ، وأن من الخير العمل لوقف هذا الإجراء الشاذ إن أمكن .

وبعد الظهر من ذلك اليوم وجدت بطاقتين بالفندق ، إحداهما من عدلى باشا رداً لزيارتى ، والثانية من ثروت باشا ، فكان واجباً أن أزور ثروت باشا فى مسكنه على مقربة من قوس النصر بباريس . وذهبت إليه عصر الغد على موعد . فقابلتنى سيدة أخبرتنى أن الباشا آسف أشد الأسف لعدم إمكانه مقابلتى ، لأنه يشكو ألماً حاداً فى كتفه اليسرى ، وأنه يرجونى أن أعود فى اليوم التالى فى الموعد نفسه . وعدت إليه فى الغد ، فإذا القضاء حم فيه ، فانتقل إلى رحمة الله بعد ساعات من ذهابى إليه فى المرة الأولى . وقد تولانى لهذا النبأ الفاجع ألم حز فى نفسى ، لأننى كنت أحب الرجل من أعماق قلبى .

وتركت باريس إلى فيشى ثم إلى مرسيليا حيث عدت على باخرة فرنسية إلى الإسكندرية .

وكان إبراهيم بك الهلباوى معى على ظهر الباخرة . وقد دارت بيننا أحاديث شتى كانت إحالة مستشارى الاستئناف إلى المعاش بعضها . وقد رأيت الرجل متفقاً مع عدلى باشا ومعى تمام الاتفاق على استنكار هذا الإجراء ، وعلى ضرورة منعه إن أمكن . فلما نزلنا الإسكندرية ذهبت إلى فندق سان استفانو ، وهناك قابلت من الوزراء لطفى بك السيد ثم الدكتور حافظ عفيفى ، فلم ألبث بعد أن تهادينا التحية أن حدثتهم فى أمر المستشارين ، وأن جعلت أدلل على رأيى بحجج أقواها أن المساس بقدس القضاء خطير النتائج ؛ وأن إشاعة القول فى الناس بأن هذا الإجراء يتخذ لأن من المستشارين الذين يحكمون فى رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، إضعاف لثقة الناس بالقضاء كله ؛ وأن إقناع جماعة المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير إحالة من يرون إحالته إلى المعاش من زملائهم أكرم للقضاء ، وللوزارة ، ولجمهور المتقاضين وللشعب كله . وقد بلغت منى الحماسة فى الدفاع عن رأيى أن قال الدكتور حافظ : لعلك لو لم تسافر وتتركنا ، وأقنعتنا بهذه الحجج ، لم نلجأ إلى هذا الإجراء . أما وقد سرنا فيه شوطاً بعيداً ، واتفقنا مع جلالة الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم به أمراً مقرراً مرتقباً بين يوم وآخر — فإن عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن . والوزارة على كل حال تحمل تبعته وتستطيع الدفاع عن تصرفها فيه .

سافرت إلى مصر وذهبت إلى مكتبى فى السياسة ، وقد اعتزمت ألا أدافع عن هذا الإجراء ، وألا أنشر دفاعاً عنه أيًّا كان مصدره ، إلا أن يكون بلاغاً رسميًّا لا حيلة لى فى منعه. وبقيت عند عزمى ، فلم أكتب فى الموضوع كلمة ، ولم أنشر شيئاً كتبه غيرى ، ولم أستجب لرجاء فى نشر شىء .

* * *

برت الوزارة بما وعدت به الشعب من إصلاح . فبدأت تنشئ المستشفيات المركزية والقروية ، وجعلت تردم البرك مصدر الأمراض ، وعملت للنهوض السريع بشئون العامل والفلاح ، وتوسعت فى نشر التعليم الأولى ، وأنشأت مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ، ورأى الناس نشاطاً لم يكن لهم به عهد أيام الحياة البرلمانية الأولى ، ولا أيام برلمان الائتلاف . وسكن الناس فى الأقاليم إلى هذا الحكم واطمأنوا له . ولم تكتف الوزارة بهذه الشئون الداخلية ، بل اشتركت فى الحياة الدولية اشتراكاً لم يسبق لمصر بمثله عهد ، فانضمت مصر إلى ميثاق كِلوج لنبذ الحرب وصيانة السلام ، وهو الميثاق الذى وقع

بباريس فى أغسطس سنة ١٩٢٨ . ثم إنها عقدت اتفاقية مياه النيل مع إنجلترا فى أوائل سنة ١٩٢٩ .

رأى الناس هذا كله ، ورأوا فيه من أسباب الحيوية ومن صور النشاط ما جعلهم يطمئنون إلى الحكم وإلى نزاهة القائمين به . وزادهم اطمئناناً أن الوزارة لم تكتف بالعمل فى صمت ، بل كان رئيسها يعقد الاجتماعات فى عواصم المديريات المختلفة يحدث الناس بما عمل ، وبما يعتزم أن يعمل . وبذلك نشر فى البلاد جواً من الثقة به ، والاعتقاد بأن وزارته باقية زمناً طويلا ، حتى لكأنما نسى الناس أن السياسة المشرفة على أقدار مصر تأبى أن يقوم فى مصر شيء ثابت مستقر .

كانت معارضة الوفد للوزارة قائمة بطبيعة الحال على أن الوزارة سلبت الأمة سيادتها بتعطيل الحياة النيابية . ولم يكن لهذه المعارضة صدى فى الأقاليم ، ولم يكن صداها واضحاً فى غير الصحف وفى مظاهرات محدودة فى العاصمة . وكانت الحكومة تأخذ هذه المعارضة بشدة تزيد أحياناً على ما يقتضيه الموقف . ومن المتعذر تحديد التبعة فيما كان يقع من ذلك . حدث أن قرر الوفد ذهاب جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية إلى سراى عابدين للاحتجاج على وقف الحياة النيابية وعلى قيام وزارة محمد محمود باشا المسئولة عن هذا الإجراء ، فاعترض البوليس الذين ذهبوا إلى القصر ومنعهم وأمرهم بالتفرق ، تنفيذاً لقانون التجمهر ، فلم يذعنوا ، فضربهم وضرب النظارة الذين ذهبوا يمتعون أعينهم بهذا المشهد . وقيل يومئذ إن القصر غضب لهذه المعاملة ؛ لأن أبوابه مفتوحة للجميع . وكان الرد الطبيعى على ما قيل من ذلك أنه غير معقول ؛ فأبواب القصر مفتوحة للجميع فى حدود القوانين ، ومنها قانون التجمهر ؛ ومفتوحة للجميع إذا لم يكونوا ثائرين على القانون أو على أمر ملكى أصدره صاحب العرش . لكن ما حدث اتخذ مادة لكتابة الصحف ، ولتغذية المعارضة ، وللقول بأن الملك فؤاد غير راض عن الوزارة ، وأنها لذلك لا تقوى على البقاء زمناً طويلا .

على أن ما قيل من ذلك لم يغير من ثبات محمد محمود باشا ومن عزمه وحزمه وشدة مراسه . إنه اضطلع بالعبء وسار فيه ناجحاً ، فلن يكون لمثل هذه الأفاعيل ولا لمثل هذه الأقاويل سلطان عليه . لقد وضع سياسة إصلاح داخلى شامل وأخذ نفسه بتنفيذها ، فهو ماض فى ذلك لا ترده عنه صعاب وإن عظمت . ولست أدرى : أكان يشعر بأن هذه المعارضة كانت تغذى وكانت تقوى شيئاً فشيئاً ، وإن كانت أعماله فى الإصلاح تجعل هذه القوة بطيئة الظهور إلى حد كبير ؟ أما نحن فى « السياسة » فلم يكن يعنينا من أمر

التيارات الخفية إلا أن نقاوم آثارها الظاهرة بأقلامنا ، وأن نعمل جاهدين لإحباط الدعايات التى كانت تبثها صحف الوفد فى شتى الألوان والأساليب

توالت الأيام والأسابيع والشهور ، ثم أعلنت جامعة أكسفورد ، التى تعلم محمد محمود باشا فى كلية باليول من كلياتها الكبرى ، أنها قررت منح رئيس الوزارة المصرية درجة الدكتوراه الفخرية . وقرر محمد باشا أن يسافر إلى إنجلترا ، لتلقى هذا اللقب الشرفى فى حفل يقام خلال شهر يونيو سنة ١٩٢٩ . ولما كان محمد باشا يعلم أننى معتزم السفر فى الصيف ، فقد بعث إلىّ يذكر أنه يسره أن أسافر فى الوقت الذى يسافر فيه . ووافقت على ذلك برغم أعذار عائلية كانت تقتضينى التمهل . وسافرت وزوجى على الباخرة التى سافر عليها محمد باشا ، ونزلنا جنوا ، فأقلنا القطار منها إلى لندن مباشرة . وكذلك بلغنا العاصمة البريطانية قبل أن تنقضى خمسة أيام على مغادرتنا القاهرة .

وانقضى الأسبوعان الأولان ، وحضرنا حفل توزيع الشهادات الفخرية فى جامعة أكسفورد . وزرت أنحاء شتى من هذه المدينة الجامعية الصغيرة الحجم ، الضخمة الاسم ، العظيمة الأثر فى حياة إنجلترا وفى حياة الإمبراطورية البريطانية بأسرها . وكان محمد باشا فى أثناء مقامه بلندن نازلا (بيوت هاوس) مقر المفوضية المصرية ، وكنت أذهب إليه هنالك كل يوم . وكان الحكم قد انتقل فى إنجلترا من يد المحافظين إلى يد العمال فى الشهر الأول من هذه السنة ، سنة ١٩٢٩ . وإننى لأتحدث إلى الباشا يوماً ، إذ قال لى إن لديه سراً يريد أن يفضى به إلىّ لأشير عليه بالرأى فيه . ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى إلى اتفاق معه . وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات إلى استقالة وزارته ، وإلى رجوع البلاد إلى عهد الفوضى الذى أنقذها منه . وإذ كانت مفاوضات ثروت – تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى إليه وضع الأمور بين مصر وإنجلترا ، وإذ كنت أشعر بأن حكومة العمال قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر – فقد ذكرت ذلك الحديث الذى دار بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية . وعلى ذلك أجبت محمد باشا : « أن هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال ، أياً كانت النتائج التى تترتب عليه . فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه . فإن أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الإنجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة . فإذا طلب إليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيساً للوزارة .

هذا إلى أنك إذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخراً لك لا ينساه منصف . فإن أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة ، كان ذلك عملا وطنياً يحفظه لك التاريخ » .

شعرت أن الرجل ميال لرأيى ، وإن رأيته طويل التفكير فى الأمر . ولم أقف يومئذ على مدعاة تفكيره : أهو خوفه من أن تؤدى المحادثات إلى استقالة وزارته وهى ماضية من الإصلاحات الداخلية فيما هى ماضية فيه ، وهى قد أقرت فى مصر النظام والطمأنينة ؟ أم أن عوامل أخرى لم يطلعنى عليها هى التى دعته إلى طول الأناة ؟ أم أنه كان قد استشار غيرى ، فأشار عليه بغير ما أشرت ؟

كان يتردد على محمد باشا فى هذه الفترة رجلان من معارفنا الإنجليز فى مصر : هما مستر جيرالد دلانى مراسل روتر فى القاهرة ، والريت أونرابل سيسل كامبل . وكان الرجلان أيرلنديين . وكانا فيما فهمت يحاولان إقناع محمد باشا بأنه سيحصل من حكومة العمال على أمور لم يحصل ثروت باشا على شىء منها فى مفاوضاته مع سير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ .

وأخيراً ، بعد يومين أو ثلاثة أيام ، فهمت أن المحادثات بدأت فعلا بين محمد باشا ومستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، وأن دلانى وكامبل كانا يحاولان تذليل العقبات التى تقوم فى طريق هذه المحادثات . وكان المتفق عليه أن تبقى المحادثات سراً مكتوماً لا يطلع عليه أحد إلى أن تبلغ غايتها . فإن نجحت فبها ، وإلا اعتبرها الطرفان كأنها لم تحدث .

وبعد أسبوع من بدء المحادثات أطلعنى محمد باشا على مشروع وضع فى وزارة الخارجية البريطانية يصور ما أسفرت عنه هذه المحادثات ، وطلب إلى رأيى فى محتوياته . وكان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع معقولا يومئذ فى رأى الأحزاب المصرية جميعاً . فقد تحطمت مفاوضات عدلى – كرزون على صخرة الاحتلال ، وتمسك الإنجليز بأن تبقى القوات البريطانية المحتلة مصر منتشرة فى المدن وغير المدن من بلاد الدولة . وكذلك كان الشأن فى مفاوضات ثروت – تشمبرلن . وكان المصريون ، منذ تألف الوفد فى سنة ١٩١٨ ممثلا إجماع الأمة ، يرون أن تجلو القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة لهم فى مصر . وكان هذا المشروع الذى دفعه إلىّ محمد باشا قائماً على أساس انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة . مع ذلك

وجدت فى المشروع مآخذ ، وأبديت عليه ملاحظات ، أيسرها أنه لم يرع عواطف المصريين حين نص على أن تكون التل الكبير هى الحد الفاصل بين منطقة القناة وما وراءها . فتذكير المصريين فى معاهدة باسم التل الكبير ، وموقعة التل الكبير هى التى أدت إلى احتلال الإنجليز مصر ، فيه جرح للعزة المصرية لا موجب له . كذلك أبديت ملاحظات عن نظام الامتيازات ، وعن بعض مواد أخرى فى المشروع ، أحلها محمد باشا محل الاعتبار . وآية هذا أنه بعد أيام من ذلك دفع إلىّ مشروعاً جديداً لوحظ فى وضعه رفع ما اعترضت عليه ، وإن كانت الصيغ التى وضعت قد أثارت منى ملاحظات جديدة كانت محل بحث جديد .

بينما كانت هذه المحادثات تجرى سراً بين رئيس الوزارة المصرية ومستر آرثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كان الملك فؤاد وفى معيته وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفى يزور عواصم أوربا ، وكان فى أثناء هذه المحادثات فى برلين . ثم إن جلالته انتقل إلى باريس ليجىء بعد ذلك منها إلى لندن . وفى أثناء هذه المحادثات كذلك استدعى محمد باشا عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وكانت المحادثات قد تقدمت فى مراحلها ، فأصبح شأن الصياغة النهائية هو الأساس ، وهو الذى تولاه بدوى باشا .

ودخلت يوماً غرفة محمد باشا ، فوجدته ومعه الدكتور حافظ عفيفى ومستر كامبل ومستر دلانى ، وهم يتحدثون حديثاً شعرت كأنهم لا يريدون أن أقف عليه . لكن محمد باشا أخبرنى بعد ذلك ، وفى اليوم نفسه ، أن الدكتور حافظ حين عرف أمر المحادثات رأى ضرورة اطلاع جلالة الملك عليها ، وأن ذلك كان واجباً منذ بدايتها ، وأن كامبل ودلانى كانا يريان كذلك ضرورة سفر محمد باشا إلى باريس لمقابلة الملك وإطلاعه على المراحل التى تمت . وتحفظت أنا فى الحديث ، وقلت إن دولتك أدرى بما يجب فى مثل هذا الموقف . وإذا كان لى ميل فلعله يتفق مع ما يراه كامبل ودلانى ، وذلك لمصلحة المحادثات نفسها . وأنت لن تغيب فى باريس أكثر من يومين تعود بعدهما إلى استئناف مجهودك .

وفى الغداة سافر الرجل إلى باريس ، وعاد بعد يومين فاستأنف مجهوده .

بعد يومين أو ثلاثة أيام من عودة محمد باشا من باريس إلى لندن ، وفيما كان يطلعنى على آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق الذى انتهت إليه محادثاته مع وزارة الخارجية البريطانية ، سألنى على غير انتظار منى : ما رأيك فى تعديل الدستور ؟ ودهشت لهذا السؤال المفاجئ ، ولم أتردد مع ذلك فى الإجابة عنه بقولى : أناشدك الله يا دولة الباشا ألا تفكر

فى هذا الأمر ! إن كل تعديل للدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر إلا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور . وأنت تذكر جهادنا ضد كل انتقاص من هذه الحقوق فى سنة ١٩٢٣ ، قبل أن يصدر الدستور ، بعد أن وضعت لجنة الدستور مشروعه . ومن غير المعقول أن نجاهد هنا فى لندن لنكسب لمصر حقوقاً من الإنجليز جديدة ، ثم ندع الناس فى مصر يقولون إنك تريد أن تضيع على شعب مصر حقوقاً كسبها بالدستور فعلا . وإذا كنا ندافع عن تعليق الحياة النيابية ، وأقوى حجة لنا أن الدستور سيعود كاملا بعد أن تطمئن البلاد ، وبعد أن تستطيع الحكم على نوابها وعلى أحزابها حكماً سليماً ، فإن التفكير فى تعديل الدستور سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيداً لهذا التعديل . ومن شأن هذا الظن أن يجنى على مشروع المعاهدة الذى انتهيت إليه ، والذى تعتقد أنت وأعتقد أنا أنه كسب لمصر عظيم فليكن عملنا الآن مقصوراً على بذل الجهد للدفاع عن مشروع المعاهدة ، ليقبله الرأى المصرى والبرلمان المصرى ، ولندع لمن شاء أن يحمل تبعة التفكير فى تعديل الدستور .

استمع الرجل إلى أقوالى هذه ، وشعرت من حسن إصغائه أنه مستريح إليها . لكنه مع ذلك قال : وإذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف مما يقوله الناس ؟ لم يكن هذا ديدن الأحرار الدستوريين فى يوم من الأيام . وأجبت على الفور : أشاركك فى الرأى بأن مجرد الخوف من الرأى العام لا يكفى ، ولا يجوز أن يصد سياسيًّا عن المضى فيما يؤمن بأنه يحقق المصلحة لبلاده . لكننى لا أرى : أين هذه المصلحة ؟ إن دستورنا ، كغيره من الدساتير ، لا يتناول إلا مبادئ عامة قيمتها إحسان تطبيقها . ولم أر قط ما تعاب به هذه المبادئ منذ صدر الدستور . إنما كان العيب فى التنفيذ . فإذا صلح القائمون على تنفيذ الدستور ، وشعر الشعب بواجبه وتبعته ، كانت هذه المبادئ خير ما يؤدى إلى تقدم البلاد ورقيها . وأود أن أعرف : أين العيب فى نصوص الدستور وفى مبادئه ، حتى يفكر الإنسان فى تعديله ؟ أما ولست أرى شيئاً من ذلك ، فإننى أعود فأناشدك الله ألا تفكر فى هذا الأمر ، وأن ترفضه إذا عرض عليك ، وإن أدى رفضه إلى استقالة الوزارة .

صمت الرجل هنيهة ثم قال : إنك تتكلم بحرارة وحماسة لا سبيل معهما إلى إقناعك بغير رأيك . أفلا تقابل الدكتور حافظ عفيفى وتحدثه فى الأمر ، ثم تذكر لى ما انتهى إليه حديثكما ؟ وأجبته إلى ما طلب واتفقت مع الدكتور حافظ على موعد نلتقى فيه فى

المفوضية . وتلاقينا ودار الحديث فى الموضوع نفسه . وأردت أن أحدد مدى هذا الحديث ، فسألت الدكتور حافظ عن المواضع التى يراد تعديل الدستور فيها ، فضرب لى بعض أمثال منها قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة . وكان جوابى أن هذه المسائل وأمثالها تقتضى تفسير الدستور لا تعديله ، فلم يحدث أن أساء مجلس النواب استعمال حقه فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ، والمجلس لم يطرح هذه المسألة قط . وفى المرة الوحيدة التى استقالت فيها الوزارة ، وزارة عدلى باشا ، نتيجة لمناقشات حدثت فى المجلس ، أظهر المجلس بالإجماع أنه لا يقصد عدم الثقة بها . أما ولم يحدث شىء من ذلك ، فلا موجب للتعديل فى هذه الناحية . أما اقتراح القوانين المالية فالأمر فيه متروك فى مصر فعلا للوزارة . ولم يقترح أحد قانوناً مالياً فى الفترات التى انعقد فيها البرلمان فى مصر . فإذا حدث من بعد شىء أمكن تنظيم بعض الحقوق المنصوص عليها فى الدستور بقانون يكفل ألا يساء استعمالها .

ولم أتحول عن رأيى ، ولم يظهر الدكتور حافظ تشبثاً برأى معين . ثم إننى أطلعت محمد باشا على ما دار من هذا الحديث ، فأبدى لى اقتناعه التام بوجهة نظرى ، مع اقتناعه بأن الأمة فى حاجة إلى زمن غير قصير قبل أن يهيمن الرأى العام على البرلمان هيمنة تكفل حسن تطبيق الدستور نصاً وروحاً . وكذلك اتفقنا على أن التعديل فى نصوص الدستور لا محل له ، لأن النصوص وحدها لا تكفى إذا لم يراع النواب والشيوخ فى تنفيذها الروح الدستورية والبرلمانية السليمة ، وإذا هم لم يدافعوا عنها ، دفاع المؤمن عن إيمانه ، إذا تعرضت لأى مساس .

تقضت أيام بعد ذلك تناول الحديث أثناءها مشروع المعاهدة . وكم كان عجبى حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى . فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه . وقد تساءلت عن السبب فى هذا التحول فلم أجد جواباً مقنعاً .

وشعرت بعد أيام أن بقائى بلندن أصبح غير مرغوب فيه . فقد ألح علىّ بعضهم بالسؤال غير مرة : متى أسافر إلى باريس ، وكنت قد أعلنت عزمى على السفر إليها . فلما كثف هذا الجو حولى ، آثرت أن أدع جو لندن إلى ايستبرن على الشاطئ الإنجليزى ، أستجم بها زمناً أسافر بعده إلى باريس .

أود ، قبل المضى فى الحديث عن سفرى لفرنسا وعودتنا جميعاً إلى مصر ، أن أذكر جلسة بمجلس العموم البريطانى حضرتها أثناء مقامى بلندن ، واستمعت فيها للبلاغة البرلمانية الإنجليزية ، أثناء مناقشة موضوع يمس مصر عن قرب . فقد عزلت حكومة العمال لورد جورج للويد مندوب إنجلترا السامى فى مصر . وكان لورد للويد من غلاة المحافظين ، ومن أصدقاء مستر ونستون تشرشل . ولعلها عزلته لأنه من لون سياسى غير لونها ، ولأنها قدرت أنها لا تجد فيه العون الصادق على تنفيذ الخطة التى تريد انتهاجها فى مصر . ذلك ما تبادر لخاطرى على الأقل ، وما بعثت به تلغرافياً من لندن إلى « السياسة » أفسر به هذا التصرف . على أن المحافظين رأوا فى تصرف حكومة العمال مساساً بنظام الوظائف المدنية لا مسوغ له ، وطلبوا لذلك طرح الموضوع فى مجلس العموم لمناقشته . وتحددت جلسة خاصة حرصت على حضورها . وقد تكلم فى المجلس يومئذ زعماء الأحزاب الإنجليزية جميعاً . تكلم مستر بلدوين زعيم المحافظين ، ومستر تشرشل زعيم المحافظين المتطرفين ، وسير هربرت صمويل بالنيابة عن حزب الأحرار ، ورد عليهم مستر آرثر هندرسون وزير الخارجية ، وتكلم أخيراً مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال . ومع أن مستر بلدوين كان أكثر المتكلمين بعداً عن الحدة ، لقد أعجبت بمنطقه وبسلامة عبارته الإنجليزية أيما إعجاب . وتكلم من بعد هؤلاء شاب نائب محافظ كانت نظريته أن الوزارة لا يجوز لها أن تؤاخذ موظفاً على عمل قام به فى غير عهدها ، ما دام هذا العمل لا يتصل بنزاهته أما وحكومة المحافظين قد أقرت لورد للويد فى تصرفاته ، فليس من حق حكومة العمال أن تعزله إلا إذا عمل فى عهدها ما يوجب عزله . وبرغم صواب هذه النظرية انصرف أكثر الحاضرين فى المجلس والخطيب يتكلم ، لأنهم رأوه يسهب فى شرحها ويكررها ويطيل فى ذلك إطالة أملتهم . أما ما قاله زعماء الأحزاب الذين سبقوه ، وما رد به وزير الخارجية ورئيس الوزارة على اعتراضات المعارضة ، فكان جدلا سياسياً يراد به تجريح الوزارة أكثر من أى شىء آخر . وكان مما رد به مستر آرثر هندرسون يومذاك ، للتدليل على أن تصرفه فى عزل لورد للويد لا غبار عليه ، أن قال إن لورد للويد نفسه جاء إليه بعد عزله يشكره ويذكر له أنه تحت تصرفه دائماً ، وأنه مستعد للقيام بأى عمل يعهد الوزير به إليه .

سافرت إلى باريس ، ولحقنى بعد أيام إليها جماعة ممن كانوا بلندن ، فذكروا لى أن الدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى أعلن أن المقترحات التى انتهت إليها محادثات محمد محمود – هندرسون لا تزيد على أنها أساس لمفاوضة فى معاهدة

تعقد بين الدولتين ، وتتولاها حكومة دستورية ترتكز إلى برلمان قائم . وكان من رأى هؤلاء الإخوان أن هذا التصريح معناه أن وزارة محمد باشا محمود قد آن لها أن تستقيل ، لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيداً لعودة الوفد إلى الحكم . ولم أناقشهم رأيهم لأوافقهم عليه أو لأخالفهم فيه ، بل آثرت أن أنتظر حتى أرى محمد باشا شخصياً وأتحدث إليه .

وكان موعد عودتنا جميعاً إلى مصر يقترب . وقد حجز محمد باشا ومن معه أماكن على الباخرة الإيطالية (اسبيريا) نستقلها كلنا من نابولى . وكان الملك فؤاد قد سافر من باريس إلى لندن . وكنا نحسبه سيطيل مقامه أسابيع بأوربا . لكنا سرعان ما عرفنا أنه أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على اسبيريا التى نسافر عليها . ولهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الإنجليز محمد باشا محمود عما إذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد فكان جوابه : كلا ! بل اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود إلى مصر . فلما رأيت هذه العبارة ، وتناقلها إخواننا المصريون المقيمون بباريس ، أيقنت أننا ذاهبون إلى مصر فى جو ملبد بالغيوم .

وسافرت من باريس إلى روما فقضيت بها أسبوعاً ، ثم سألت مدير فندق اكسلسيور ، وكنت أنزل به ، عن فندق فى نابولى أنزل به ثلاثة أيام إلى أن أستقل الباخرة ، فقال لى إن فندق اكسلسيور بنابولى يتبع فى إدارته فندق روما ، وأرسل برقية يحجز لى مكاناً هناك . فلما بلغت نابولى قال لى مدير الفندق إن الغرفة محجوزة ، ولكنها لم تعد بعد ، وستكون معدة بعد ساعة تستطيع فى أثنائها أن تزيل عنك غبار السفر فى غرفة أخرى ، لكنه حين رأى جواز سفرى مصرياً دخل به إلى الفندق ثم عاد يقول : آسف لأن الغرفة المحجوزة لك قد شغلت ، وكذلك الغرفة الأخرى . وكان جلالة الملك فؤاد وحاشيته ينزلون بالفندق . ولعل الرجل أطلع بعض رجال الحاشية على جواز سفرى . فانتقلت بمتاعى إلى فندق آخر على البحر أعجبنى ، وقضيت به الأيام الباقية على سفر اسبيريا .

على أنى قرنت ما حدث من ذلك بما كان من حديث أدى إلى سفر محمد باشا إلى باريس ليطلع جلالة الملك على محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية ، وبعبارة محمد باشا أن الملك هو الذى يسافر على الباخرة التى اختارها هو ، ووقر فى ذهنى أن فى الأمر شيئاً ستظهره الأيام بعد عودتنا إلى مصر .

وأقلتنا اسبيريا إلى الإسكندرية . وغداة وصولنا ألقى محمد باشا خطاباً بديعاً بفناء كلية سان مارك ، ذكر فيه محادثاته ومشروع المعاهدة الذى انتهى إليه ، وشرح مزايا

هذا المشروع خير شرح ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها هذا المشروع على الأمة . لكن تصريح الدكتور دالتون كان قد سبق إلى مصر ، ونشر فيها جواً غير الجو الذى تركه محمد باشا يوم سفره إلى لندن : جو الطمأنينة والثقة بوزارته وتأييدها . وانتقل محمد باشا إلى القاهرة ونزل بالباخرة محاسن ، فكان يزوره فيها من أصدقائه المصريين والإنجليز من كان يبادلهم الرأى فى الموقف الذى يقفه والخطة التى يتبعها . رأيت عنده سسل كامبل يوماً وعلى وجهه سيما الحيرة ، وكأنه يريد أن يقول شيئاً لا يجد إلى التعبير عنه الوسيلة . وسألت محمد باشا بعد خروج كامبل عن موقف الوزارة فطمأننى إلى أنه صاحب الرأى فى كل شىء . مع ذلك بقيت غير مطمئن إلى الجو المحيط بنا .

وقامت صحف الوفد بحملة عنيفة على الوزارة ، وعلى مشروع المعاهدة الذى انتهى إليه محمد باشا . ولم تكن حملتهم على المشروع طعناً عليه أو انتقاصاً منه ، بل كان فيها تحفظ مداه أن المشروع لا يفى بمطالب البلاد كاملة ، وأن وزارة محمد باشا لم يبق لها حظ من البقاء . بل لقد نشرت جريدة البلاغ ، وكان يحررها يومئذ صاحبها الاستاذ عبد القادر حمزة ، (مانْشِت) بحروف ضخمة جاء فيه : (استقالة ، فإلا تكن فإقالة !) . ومحمد باشا صاحب اليد القوية لا يقوى على شىء أمام هذا الهجوم ، ولا نستطيع نحن فى « السياسة » إلا أن نذكر العبارات التى تقال فى آخر عهد أية وزارة من الوزارات ؛ من أنها لم تكن فى يوم من الأيام أقوى منها فى ذلك اليوم ، وأن ما تذيعه صحف الوفد ليس إلا أمانى كاذبة لا تلبث أن تتلاشى ويبدو للناس جميعاً زيفها .

كانت الحوادث تدل كل يوم على حرج مركز الوزارة إزاء السياسة الإنجليزية وإزاء صاحب العرش . وبدأنا نحن الدستوريين نتبادل الرأى فى معركة الانتخابات وهل نخوضها ، أم يكون امتناعنا عن خوضها أحسن وأكرم .

وانقضت أسابيع ثلاثة ومركز الوزارة يزداد كل يوم دقة . وكان الوزراء جميعاً بالإسكندرية ، فلم يكن بمستطاع أن أرى أحداً منهم أناقشه فى الموقف حين بلغ من الدقة مبلغ الحرج . عند ذلك قابلت محمود باشا عبد الرازق وخاطبته ، فوجدته على مثل رأيى من أن كرامتنا جميعاً أصبحت فى كفة الميزان ما لم تستقل الوزارة . عند ذلك كتبت مقالا جعلت عنوانه : (أما لهذا الليل من آخر !) ، طلبت فيه إلى الوزارة أن تتخذ خطوة حاسمة تحدد موقفها من كل الظروف المحيطة بها . فلما ظهر هذا المقال فى الصباح خاطبنى بالتليفون زكى باشا أبو السعود ، وقد كان وزيراً للحقانية فى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ،

فأبدى إعجابه بالمقال ، ثم طلب إلىّ أن أقابله فى بيته بشارع بركات بقصر الدوبارة . وكان زكى باشا وفدياً . ولم يمنعنى ذلك بطبيعة الحال من مقابلته . فلما لقيته كرر إعجابه بالمقال ثم قال : ألا ترى من مصلحة الوطن أن تحصل مصر على خير مما حصلت عليه فى مقترحات محمد محمود – هندرسون ؟ ! قلت : لو أن ذلك كان ممكناً لما ترددت فى الجواب بالإيجاب . لكننى أعلم من الإنجليز أنفسهم أنهم قالوا فى هذا المشروع كلمتهم الأخيرة . قال : لا تصدق ما يقوله الإنجليز من ذلك . وأنا أؤكد لك أن الوفد إذا تفاوض سيحصل على حقوق جديدة لمصر ، وإنى أقول ذلك عن علم وبينة . فلما سمعت ذلك شعرت كأنما أضاءت أمامى فكرة كانت مبهمة فى خاطرى ، قلت : أما والأمر كذلك فإن إخواننا الذين يقولون بامتناع الدستوريين عن الدخول فى الانتخابات محقونِ فى رأيهم تماماً . وأخذ الرجل لسماع هذا الكلام وقال : كيف ؟ ! تمتنعون عن الانتخابات ؟ ! ولماذا ؟ وأجبت فى صراحة : لأننا إذا خضنا المعركة فسنخوضها على أساس أن هذا المشروع خير ما يمكن الوصول إليه فى الوقت الحاضر . فإذا قال الوفد إنه يستطيع الوصول إلى خير منه ، لم يكن معقولا أن ندفع حجته بأننا لا نريد مزيداً تظفر به مصر من حقوقها . ولهذا فسأشير على الحزب أن يبنى قراره ، بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أنه لا يريد أن يقيم أية عقبة فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين . فإن تحقق ذلك كنا سعداء ، وإلا كانت لنا الحجة على أننا صادقين ، فلم نخدع الأمة يوم قلنا لها إن مشروع محمد محمود – هندرسون هو الكلمة الأخيرة لإنجلترا فى الظرف الحاضر .

عبثاً حاول الرجل صدى عن هذه الفكرة ، وإقناعى بأن يدخل الدستوريون المعركة الانتخابية . فقد كانت الحجة التى سقتها أمامه منيرة واضحة قاطعة كل جدل . وتركت الرجل وانصرفت غير آسف لهذه المقابلة التى أنارت أمامى السبيل ، وجعلت منطق الامتناع عن الانتخابات بهذا الوضوح وبهذه القوة .

فى هذا اليوم أو فى غداته ، سافر محمود باشا عبد الرازق إلى الإسكندرية يستعجل استقالة الوزارة . بعد أن بلغ موقفنا نحن الأحرار الدستوريين من الدقة حتى صرنا لا نستطيع أن نقابل أحداً . ولحقت به غداة سفره فإذا فى ألقاه فى جبو سان استفانو متهللا يقول لى : انتهينا ، وقدمت الوزارة استقالتها منذ ساعة . وشاركته تهلله أن رأيت الليل ولى .

وقبل جلالة الملك الاستقالة ، وكلف عدلى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وظل بعضهم

أن اختيار عدلى باشا ربما كان مقدمة لقيام وزارة مؤتلفة بعد الانتخابات تتولى المفاوضة على أساس مشروع محمد محمود – هندرسون . ويخيل إلىّ أن اختيار عدلى باشا جاء فى اللحظة الأخيرة ، ولم يكن نتيجة تفكير سابق أو خطة متفق عليها . فقد جعل الرجل يدعو من يرى معاونتهم إياه فى وزارته ، ويقابلهم فى جناحه بفندق سان استفانو . ولم تمض أيام على تأليف الوزارة حتى تبين أنها وزارة انتخابات ، وأنها مقتنعة بأن مصير الأمر للوفد ، فجعلت تسايره فيما يرى . عند ذلك طرحت مسألة الانتخابات على الحزب وقرر عدم الاشتراك فيها ، وأيدت أنا هذا القرار فى السياسة بالحجج التى أبديتها لزكى باشا أبو السعود . وكذلك تمت الانتخابات من غير معركة ، وألف النحاس باشا وزارته المستندة إلى إجماع مجلس النواب فى الأيام الأولى من سنة ١٩٣٠ .

وانتظرنا ما تقوله الوزارة الجديدة عن مقترحات المعاهدة . فقد كانت العبارة التى اختارها الوفد ، كما طولب بإبداء رأيه فيها ، أنه يبدى هذا الرأى (تحت قبة البرلمان) . أما وقد أصبح الوفد (تحت القبة) فقد اكتفى بطلب تفويض المجلس للمفاوضة من غير ارتباط بشىء . وسافر النحاس باشا ومن اختارهم معه لهذه المهمة ، وفى مقدمتهم الأستاذ مكرم عبيد زميله فى الوزارة وسكرتير الوفد ، ونزل القوم لندن وبدأت المفاوضات وبقينا فى مصر ننتظر نتيجتها ، وأكبر اعتقادنا أنها ستنتهى إلى مثل ما انتهى إليه محمد باشا مع تغيير فى الصيغ يتخذه الوفد أساساً للدعاية ، والقول بأنه حصل لمصر على حقوق تزيد على ما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين .

وكانت التلغرافات الخاصة والعامة تنقل إلينا ما يؤكد هذا الظن . فبينما كانت صحف الوفد تتحدث عن جديد كسبه المفاوض المصرى فى لندن ، كانت أنباء (السياسة) الخاصة تذكر ألا جديد إلا فى الصياغة . مع هذا كنا نود لو تنتهى هذه المفاوضات إلى نتيجة إيجابية ، حتى تنتهى المزايدات الوطنية على حساب الخلاف بين مصر وإنجلترا ، وحتى تفتح صفحة جديدة فى تاريخ البلاد السياسى . ومهما تكن هذه النتيجة فهى خير من أن نبقى فى الحلقة المفرغة التى تدور فيها الدعايات الحزبية منذ سنة ١٩٢١ إلى ذلك التاريخ ، أى إلى سنة ١٩٣٠ .

وتواترت الأنباء ذات ليلة بأن المفاوضات انتهت ، وبأن توقيع المفاوضين المصريين والإنجليز قد حدد موعده منتصف تلك الليلة . وإننا لفى انتظار الأنباء البرقية التى تصف حفلة التوقيع ، ومجالس الأشخاص حول المائدة التى يتم التوقيع عليها ، والقلم التاريخى الذى تم

التوقيع به – إذ جاءتنا الأنباء فى اللحظة الأخيرة بأن المفاوضات قطعت ، وأن مسألة السودان كانت سبب قطعها . ولقد تولتنا لذلك دهشة أيما دهشة . فى الأمر لا ريب سر خفى علينا ، وأكبر ظنى أن المفاوضين المصريين يعرفونه . أم أن الأنباء بنجاح المفاوضات وبالاستعداد لحفلة التوقيع كانت سابقة لأوانها ، وأن المفاوضات الخاصة بالسودان كانت لا تزال قائمة ؟ لم يعرف يومئذ أحد شيئاً إلا أن المفاوضات قطعت ، وأن المفاوضين المصريين أزمعوا الرحيل من لندن إلى مصر .

لم أشك بعد قطع المفاوضات فى أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين إلى مصر على أحداث جديدة أيسرها تغيير الوزارة . ولم يغير من اعتقادى هذا قول النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد ، بعد عودتهما إلى القاهرة ، أنهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الإنجليز وإن كان قد خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية فى ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ، ولا تنتهى فيها إلى نتيجة إيجابية ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء .

من ذا ترى يخلف هذه الوزارة ؟ وماذا عسى تكون السياسة التى تقررت ؟ ! لم يمر شىء من ذلك بخاطرى ، ولم يخاطبنى فيه أحد . وإنا لننتظر ما عساه يحدث إذ علمت فى مساء أحد الأيام أن محمد باشا محمود أصيب بنوبة قرر الدكتور على باشا إبراهيم أنها ناشئة عن الزائدة الدودية ، وقرر لذلك نقله فوراً من منزله إلى المستشفى وإجراء عملية جراحية له فى الحال . وأجريت العملية صبح الغد وذهبت إلى المستشفى الإسرائيلى ، وجلست مع عشرات العواد الذين ذهبوا يسألون عن صحة الزعيم النبيل . وسرنا ما علمناه من نجاح العملية ، ونسينا إلى جانب هذا ما تتمخض عنه الأحداث السياسية وما يمكن بين يوم وليلة أن يقع . وبعد ثلاثة أيام أو أربعة ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين فى سرير مرضه ، صدر الأمر الملكى بإقالة وزارة النحاس باشا ، ودعى إسماعيل صدقى باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

ترى ، أكان محض المصادفة هو الذى أدى إلى إجراء هذا التغيير فى وقت كان رئيس الأحرار الدستوريين فيه طريح فراشه بالمستشفى ؟ أم كان وجوده بالمستشفى مما عجل بهذا الأمر ؟ لا أستطيع أن أجزم بشىء ، لكن محمد باشا رأى اختيار هذا الوقت أمارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم ، ورأى وهو فى فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقى باشا الاشتراك معه فى الوزارة ، فمن اشترك منهم فيها كان متخلياً عن عضويته فى الحزب . وما كان لى أن أخالفه عن هذا القرار وقد أيقنت أن اختيار صدقى باشا ، وهو

من هو جرأة ومجازفة ، ينطوى على نية لم أتبينها ، وإن اعتقدت أن الخطر من الجسامة بحيث يستوجب الحذر .

وأقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم فى وزارة صدقى باشا غير حافظ باشا عفيفى . أما توفيق دوس باشا فقد اشترك فى الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ سنة ١٩٢٥ . وحاول صدقى باشا أن يقنع محمد على علوبة باشا بالاشتراك معه ، ولكن علوبة باشا انتهى إلى مشاركة الأحرار الدستوريين قرار عدم الاشتراك مع تأييد الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب .

حرصنا فى (السياسة) على أن نبرز هذا المعنى ، معنى تأييد الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، لأن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة تقوم على الفكرة التى كان يقول بها قائلهم : من لم يكن معنا فهو علينا . وكان مؤدى هذه الخطة أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحماً ودماً ، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها ، صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة إلى الكاتب الصغير ، ومن العمدة إلى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما وصدقى باشا مناوئ صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين إلى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها . وما كان لنا أن نعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطتنا حتى مع الوزارات الوفدية . هذا ونحن لو عارضناها ، أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضرراً بالغاً .

وكان صدقى باشا من ناحيته مكتفياً بهذا القدر من التأييد . فهو قد تولى الحكم وحده ، وأراد أن يقاوم تيار الوفد الذى كان جارفاً فى ذلك الحين . فإذا هو لم يظفر بتأييد الأحرار الدستوريين ، ولم يظفر كذلك بسكوتهم عنه ، وتعرض لمعارضتهم العنيفة المعروفة بالشدة ، والتى كان يحسب حسابها – إذن لنجمت فى طريقه منذ اليوم الأول مصاعب تبلغ أضعاف ما نجم بسبب عدم اشتراكهم فى الوزارة . لابد له إذن من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية ، ولم يكن بد للأحرار الدستوريين كذلك من فترة يسترد أنصارهم فى أثنائها

ما ينصفهم ، ولا تخالف الوزارة فى أثنائها سياستهم . فإذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد ، وبلغت مخالفتها مبلغاً يسوغ معارضتها ، وجدوا أنصاراً يقفون فى صفهم ضدها .

لم يبطئ صدقى باشا أن يكشف ولو بعض الشيء عن سياسته . فهو قد جاء ليعدل الدستور . كيف ؟ وإلى أى مدى ؟ ذلك ما لم نكن نعرفه . لكنه أعاد إلى ذاكرتى ما دار بينى وبين محمد باشا محمود ، وبينى وبين حافظ باشا عفيفى من حديث حول الدستور وتعديله ؛ وذلك أثناء محادثات محمد محمود – هندرسون بلندن . وتساءلت فيما بينى وبين نفسى : أكان حديث هذا التعديل عن علم من الإنجليز ، أم أن مصدره كان مصرياً بحتاً ؟ لكن هذا التساؤل لم يغير من الواقع شيئاً . ولا بد لنا من أن نحدد موقفنا إزاء هذه السياسة التى يريد صدقى باشا تنفيذها . أنعارضه ؟ أنؤيده ؟ أنتخذ موقفاً لا هو بالمعارضة ولا هو بالتأييد ، لتكون لنا حرية التصرف من بعد ؟ اختار محمد باشا محمود هذا الوضع الأخير ، فأدلى بتصريح قال فيه إنه يتمسك بأسس الدستور ، ولم يزد على ذلك شيئاً .

وقابلت صدقى باشا يوماً ، فأخبرنى أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطاناً مما يجيزه الدستور القائم . قلت : أولا ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات ، فإذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصاً على تعديل الدستور عدلته بالطريقة المنصوص عليها فيه ؟ فابتسم ، وقال : هذا أمر ننظر فيه من بعد !

لم تبخل (السياسة) على صدقى باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل . لكنا مع ذلك كنا ننطوى دائماً على الحذر ، برغم ما كان رئيس الوزارة يظهره من تلطف وحسن معاملة ومسارعة إلى إجابة الأحرار الدستوريين إلى ما يطلبون ، وذلك تقديراً منا لما تنطوى عليه سياسته من نتائج . أحالت الوزارة قاضيين إلى المعاش لأنهما أصدرا أحكاماً فى قضايا سياسية اعتبرتها الوزارة مخالفة لسياستها ، فكتبت (حديث اليوم) فى (السياسة) أنقد هذا التصرف نقداً أساسه أن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن مثل هذه التصرفات الإدارية . فالقضاء بحكم الدستور مستقل ، والقاضى لا يحكم إلا بما يمليه عليه ضميره وما ينص عليه القانون ، فإن أخطأ فثمت محكمة الاستئناف ومحكمة النقض وكل ما أنشأه المشرّع من وجوه إعادة النظر .

والواقع أننى كنت ، ولا أزال ، مقتنعاً تمام الاقتناع بكل ما انطوى عليه هذا المقال من آراء . فاستقلال القضاء دعامة العدل . وإذا أخطأ القاضى فعوقب بخطئه هدم ذلك استقلال القضاء من أساسه . فإذا صدر هذا الحكم ممن لا يملكونه ، والهيئات القضائية

العليا وحدها هى التى تملكه ، تعرض ركن العدل للانهيار ، وتعرض القضاء نفسه ليكون أداة فى يد الهيئة التنفيذية . أما والقضاء يحكم بين الشعب والهيئة التنفيذية فى كثير من الأمور المدنية وغيرها ، فإخضاع القضاة لسلطان الهيئة التنفيذية : تعزلهم كما تشاء وتثيبهم بمـا تريد ، يزعزع ركن القضاء ويقضى على ثقة الناس بأحكامه ، ويفضى إلى اضطراب أشد الاضطراب ؛ إلى اضطراب هو الفوضى بعينها ، وهو الفساد لأداة الحكم كلها .

أحدث هذا المقال رجة فى الأوساط المختلفة . فسره بعضهم بأنه نزعة ظاهرة من الأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة ؛ وفسره آخرون بأنه مجرد إرهاص بهذه المعارضة . وبعث إلىّ على باشا ماهر وزير الحقانية (العدل) فى وزارة صدقى باشا ، فلقيته بمكتبه بالوزارة بالقاهرة ، فحاول أن يفسر لى تصرف الوزارة فى عزل القاضيين ، فلم أدعه يمضى فى الشرح ، ولم أدع توفيق باشا دوس زميله فى الوزارة يؤازره فى هذا الشرح ، بل قلت : لكم أن تقتنعوا فى شأن القاضى بما ترون . لكن مبدأ عدم قابلية العزل ، وإن لم يتقرر بعد لقضاة المحاكم الابتدائية ، قد روعى فى كل العهود ، من يوم أنشئت المحاكم ، تطميناً للناس على استقلال القضاء . فالعدول عنه لأى اعتبار غير مقبول بحال .

لم أفكر فى أن أجعل من هذا الموضوع أساس حملة صحفية بطبيعة الحال . بل اكتفيت بما دل عليه هذا المقال من استقلالنا فى الرأى ، ومن اقتصار تأييدنا على ما نحن متفقون مع الوزارة فيه من مبادئ وآراء . وما كان لى أن أجعل من الموضوع أساساً لحملة ، ولم يتخذ الحزب بعد قراراً ينقض رأيه الأول فى تأييد الوزارة . مع هذا وجدت من بعض أعضاء الحزب مؤيدين ، كما وجدت من أكثر أصدقائنا الأعيان من سألنى منزعجاً عما قصدت إليه من كتابة ما كتبت .

وتحدث إلىّ صدقى باشا بعد زمن من كتابة هذا المقال ، يسألنى عما سماه (حزبنا) ، وأبدى لى من الاستعداد لمؤازرة الحزب أكثر مما أبدى من قبل . وأردت أن أستأنس فى هذا الطور من المرحلة برأى رجل أطمئن لرأيه ، فذهبت إلى محمود باشا عبد الرازق ببلدته (أبى جرج) بمديرية المنيا وأخبرته بما حدث ، وبأقوال صدقى باشا ، فقال لى : لا يخدعنك قول تسمعه ! إنا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، ولكن الحكمة توجب التقدير لها . فلا بأس ، الفينة بعد الفينة ، من مقال كمقالك عن عزل القاضيين من غير أن تجعل من ذلك أساساً لحملة . لقد كان توفيقك فى هذا الموضوع جديراً بالإعجاب . فلا ترفض ما يبذله صدقى باشا من مجاملة مقابل التأييد الذى نبذله

الآن له ، فهذه المجاملات عدتنا غداً إذا وقفنا منه موقف المعارضة .

وكنت متفقاً تمام الاتفاق مع محمود باشا فى أننا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، وليس من الحكمة إظهارها حتى تقوم على أساس متين ، نكسب به من المكانة فى الرأى العام مقابل ما قد نخسره من أنصارنا الأعيان الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم ، إذا عارضنا الوزارة معارضة ظاهرة . وإنما كان اقتناع محمود باشا واقتناعى ، بأننا مقبلون لا محالة على خصومة مع صدقى باشا ، قائماً على أساس من اختلافنا وإياه فى الرأى والميل . فهو رجل يؤمن بالحكم وبأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما يرجو الإنسان تحقيقه من خير لبلاده ، فلابد من الوصول للحكم بأية وسيلة ولو على حساب حرية الشعب وطمأنينته ، ولو استناداً إلى قوة أية سلطة تملك أن ترفع الإنسان إلى منصة الحكم مقابل ما تطلب منه تنفيذه . أما نحن الأحرار الدستوريين ، الذين حاربنا فى سبيل الدستور بعد أن وضعنا مشروعه ، فكنا نؤمن بأن الحكم وسيلة لا غاية ، وأن المعارضة تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة ، وأن الوصول للحكم إن لم يكن أساسه الكرامة الذاتية التامة لمن يعهد إليه بتبعاته فخير منه البقاء فى المعارضة ؛ ولهذا كان محمود باشا واثقاً ثقتى بأن ما يقوم به صدقى باشا من تعديل الدستور سيكون أساس معركة بيننا وبينه . ولهذا اتفقنا على أننى كلما قابلت صدقى باشا أوقابلت أحد زملائه الوزراء تحدثت فى موضوع الدستور ومبلغ حرصنا على عدم المساس به ، حتى لا تتهم إذا عارضنا الوزارة على أساس تغييرها الدستور بأننا خدعناها أولم نكن صريحين معها . وهذا ما فعلت قبل حديث (أبى جرج) وبعده .

كان محمد محمود باشا بعد مغادرته المستشفى ، وإبلاله من عملية استئصال الزائدة ، قد سافر إلى إنجلترا طلباً للراحة والاستشفاء . وكان موعد عودته منها فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر . وقد سافرت وسافر محمود باشا عبد الرازق إلى بورسعيد عشية وصول الباخرة التى تقل رئيس الأحرار الدستوريين إلى أرض الوطن . وقد قابله الناس حين نزوله بورسعيد مقابلة حماسية ، حرصت على دقة تصويرها لقراء (السياسة) أشد الحرص ، ليعلم صدقى باشا وليعلم مؤيدوه أن من ورائنا فى البلاد رأياً عاماً يؤازرنا بقوة تحمل من يستهين بخصومتنا على التفكير الطويل قبل الإقدام عليها . فلم أكن أشك فى أن صدقى باشا يقدر كما كنت أقدر ، وكما كان محمود باشا عبد الرازق يقدر ، أن الاتفاق بين الوزارة وبين الأحرار

الدستوريين مؤذن يوماً ما بنهايته . فلم يكن بد من أن نصور له خطر الإقدام على هذه الخصومة ، لعله يتردد أو يجد الوسيلة للنزول على رأينا . لكن الرجل كان مسوقاً إلى ما يفعل . ولعله كان مطمئناً إلى أن خصومتنا معه ستفض من حولنا أنصارنا الأعيان الدستوريين ، وتدفعهم إلى ناحيته حرصاً على جاههم ومنافعهم . ومناصرتهم إياه ، مضافة إلى سلطان الحكم وهيبته ، تكفل فى نظره ما يريد من مغالبتنا والتغلب علينا .

فبعد أسبوعين من عودة محمد باشا إلى مصر ، دعانا صدقى باشا إلى تناول الغداء فى (كلوب محمد على) . وبعد الطعام اجتمعنا فى قاعة المكتبة بالنادى ، وحدثنا صدقى باشا فى الدستور وما هو صانع به . إنه يريد إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وإحلال دستور جديد محله . وهو ، فيما قال لنا ، لم يصنع أكثر من أن تلافى ما أثبت العمل عدم صلاحه فى الدستور. ثم إنه عرض لنا أمثلة من ذلك ، وأعطانا نسخة من مشروع الدستور الذى يريد إصداره . وأشرت أنا فى عرض الحديث إلى أن لتنقيح الدستور طريقة مقررة فيه ، وأن من الخير اللجوء إلى هذه الطريقة . لكن محمد باشا استوقفنى قائلاً : « خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر فى المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه . ونحن نكلفك يادكتور هيكل بهذه الدراسة . ومتى أتممناها عدنا إلى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى بنا إلى تفاهم واتفاق » .

وانصرفنا على هذا . وبعد أيام اجتمعنا ثانية وتحدثنا ، واختلفت وجهات النظر بيننا وبين صدقى باشا . وأشهد لقد كنت شديد التشبث بما أبديته من رأى تشبثاً سماه بعض خصومنا من بعد (عناداً) . وفى المساء دعينا لمقابلة أخيرة مع صدقى باشا ، حضرتها مع محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومحمد على علوبه باشا ، فألفينا صدقى باشا يبلغنا إنذاراً نهائياً بأنه اتفق مع جلالة الملك على إصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير أو يبدل كلمة ولا حرفاً مما أبلغنا إياه . وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة ، وقد انتقلنا إلى ميدان المعارضة .

دعونا مجلس إدارة الحزب للاجتماع وأبلغناه ما حدث ، فلم يعترض على ما قررناه أحد ، وإن بدا على وجوه بعضهم أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة التى لا بد منها ، والتى يغتبط الوفديون لها ، والتى تضيع على كثيرين آمالاً فى منافع يرجونها .

أما أنا فقد اطمأنت نفسى كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لا تألفه ، إلى موقف معارضة صريحة قوية متينة الأساس ، قائمة على مبدأ سليم هو بعينه المبدأ الذى

دافعت عنه يوم أنشأنا جريدة السياسة ، أقصد الدفاع عن الدستور وعن حقوق الأمة فيه . بذلك فك قلمى من عقاله ، وانطلق يعبر عن آراء ومبادئ وعواطف انطوت عليها نفسى منذ نشأت ، ومنذ عرفت شيئاً اسمه الحرية وحقوق الشعب والأفراد فى التمتع الصحيح بها . والحق أننى اغتبطت بهذا الموقف الصريح أيما اغتباط . وزاد فى غبطتى أن كان أولو الرأى من رجال الحزب جميعاً يبدون لى من الموافقة على ما أكتب كل يوم ما زادنى حماسة وقوة .

شعر صدقى باشا إزاء حملة (السياسة) ، الصادقة العنيفة الشديدة المراس والبأس ، بأنه لا بد له من أن يواجه هذه الحملة بكل قوته ، لا رئيسَ وزارة يعنيه منصب الحكم وجاهه وكفى ، بل رجلَ سياسة يريد حمل الشعب على الاعتقاد بأنه أصلح ما أفسده الزمان ، ونجى البلاد من فوضى تخبطت فيها أثناء السنوات السبع التى انقضت منذ صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ . لذلك بدأت معركة عنيفة بيننا وبينه كانت أعنف ما عرفت ، لأن التكافؤ فيها لم يكن قائماً على أساس من حرية الرأى واحترامه ، ولأن القانون فيها ، بل لأن قواعد الخلق نفسها ، أهدرت إلى حد كبير :

وتصوير هذه المعركة هو موضوع الفصل الآتى .